



نخيل نيوز/ خاص

في وثيقة رسمية من الوزارة، أعلنت وزيرة المالية، طيف سامي، اعتذارها عن الحضور إلى البرلمان اليوم، وذلك بسبب انشغالها بمهمة إنجاز الجداول التفصيلية لتقديرات موازنة العام 2024.

وتشير المعلومات إلى أن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني كلف الوزيرة بأهمية تكثيف الجهود لتحقيق تنظيم شامل لموازنة العام المقبل، مما دفعها إلى تقديم اعتذارها للبرلمان وتأكيد التفرد للمهمة الملحة.

Republic of Iraq
Ministry of Finance



جمهورية العراق
وزارة المالية

الداشرة / الموازنة
الملاك/ ٤٠٣

No:
Date:



الى / مجلس النواب / لجنة التعليم العالي والبحث العلمي
م / استضافة

المعد:
التاريخ: ١٦٨٩
٢٠٢٤/١/١٥

تهدي هذه الوزارة تحياتها :

وتبدي بشأن ماورد بمضمون كتابكم المرقم (٧ في ٢٠٢٤/١/٩) الآتي :
٠١ تم ادراج (٧٤٧٢٨) درجة ضمن جدول (ج) القوى العاملة المرفق بقانون الموازنة العامة الاتحادية رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣ لغرض تعيين حملة الشهادات العليا والاول من الخريجين .
٠٢ تم توزيع (٤٣٣١٠) درجة من الخريجين مدار البحث من قبل مجلس الخدمة الاتحادي على دوائر الدولة كافة .
٠٣ تم تعيين (٤٠٦١٩) خريج وعلى دوائر الدولة الممولة مركزياً وتم مباشرتهم بحوالي (٣٩٢٢٤) خريج وتم صرف رواتب لهم والمتبقي لم يباشرو بعدد (١٣٩٥) خريج تم توزيعهم من قبل مجلس الخدمة الاتحادي من اجمالي العدد المشار اليه آنفاً .
لذا تقرر حذف الدرجات والعناوين مدار البحث استناداً لاحكام المادة (١٦) من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠/ المعدل وحسب الجدول رقم (١) .
٠٤ كذلك تم تعيين (٢٦٩١) خريج من قبل مجلس الخدمة الاتحادي لدوائر التمويل الذاتي كافة والذي باشر منهم فعلاً (٢٥٧١) خريج والذي لم يباشر (١٢٠) خريج وتم حذف الدرجة والعنوان الوظيفي استناداً لاحكام المادة الواردة بالفقرة (٣) اعلاه وحسب الجدول رقم (٢) .
اما بشأن العدد المتبقي والذي لم تطلق التعيينات بشأنه لحد الان من قبل مجلس الخدمة الاتحادي والبالغ عددهم (٣١٤١٨) خريج مشمول بالتعيين حسب الجدول رقم (٣) المرفق طياً .
فان الدرجات والعناوين الوظيفية للموما اليهم وكلهم مدرجة ضمن جدول (ج) القوى العاملة المشار اليه بالفقرة (١) اعلاه.
الان موضوع اطلاق التعيينات ليس من صلاحية وزير المالية وانما من صلاحية مجلس الوزراء لان سبق وان تم عرض الموضوع على المجلس لاستحصال موافقته على ذلك ولم تحصل الموافقة بشأنه لذا يتطلب انتظار ماسيقرره مجلس الوزراء بشأن احكام المادة (٧٧ / ثانياً) من قانون الموازنة الاتحادية رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٣ بشأن اعداد الجداول لتقديرات الموازنة لسنة ٢٠٢٤ ومعرفة عما اذا سيتم الابقاء على نصوص قانون الموازنة المذكورة والوارد ذكرها بأحكام المادة (٧٧/ اولاً) من القانون المذكور آنفاً من عدمه حتى يستطيع مجلس الخدمة الاتحادي السير باطلاق التعيينات من عدمه .
ويتعذر حضورنا الاستضافة بسبب توجيه دولة رئيس الوزراء لنا بعدم مراقبته حضور مؤتمر دافوس والبقاء لانجاز الجداول التفصيلية المطلوب اعدادها بشأن التقديرات الجديدة لموازنة لسنة ٢٠٢٤ وتزويد مستشاري رئيس الوزراء بها مع التقدير

طيف سامي محم
وزير المالية
٢٠٢٤/١/١٥

نسخه منه الى/

- مجلس النواب / مكتب النائب الاول لرئيس مجلس النواب / للتفضل بالاطلاع . مع التقدير
- السيد نائب رئيس مجلس النواب المحترم / للتفضل بالاطلاع . مع التقدير
- مكتب الست الوزير / المنسق
- مكتب الست الوزير / قسم السياسات العامة
- المتابعة/ المكتب
- قسم المتابعة
- الدائرة الادارية / قسم الصادرة الارشفة ٠٠٠٠٠ مع التقدير